

في النقد الأدبي أيضاً

إلى أخى طه حسين

للأستاذ أحمد أمين

عرضت في مقال السابق لضعف النقد الأدبي في مصر ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، وذكرت أن رقى النقد لم يساير رقى الأدب ، فقد كان الانتاج الأدبي قليلاً ، وكان النقد يؤدي مهمته في هذا القليل ويمرّف جمهور القراء به ، وبين مزايه وعميوبه ، ويختلف أنظار النقاد فيه ، ويعرضون له من وجوهه المختلفة ، وفي كل ذلك فائدة للأدب وتبصرة للقراء ؛ ثم كثر الانتاج وارتقى ، وقلّ النقد وضمف ، واكتفى جمهور النقاد بنقد الكتاب من فهرسه ومقدمته . واليوم أزيد هذا الرأي شرحاً وبيانا ، وحجة وبرهاناً

في كل عام يخرج هيكل وطه والمقاد والزيات والسازني وزكي مبارك وغيرهم كتباً عدة ، ويخرج الشعراء قصائد كثيرة ، ويخرج مؤلفو الروايات روايات تعد بالمشرات ، ولكن قلب الصحف والمجلات لترى تقدها تقداً صحيحاً قلّ أن تثر عليه . هذا أقرب كتاب البنا وهو كتاب « محمد » لتوفيق الحكيم . هو من غير شك عمل جديد في باب من حيث وضعه للسيرة النبوية في قصة ؛ ولكن أين النقد الذي قوبل به الكتاب ؟ وأين ما كان من البحث حول قيمة ما فيه من فن ، وهل هذا العمل في فائدة التاريخ والأدب أم لا ؟ وهل من الخبر أن نسجهم أم لا ؟ ثم هل هو صور محمد (ص) صورة صحيحة

لو صام المسلمون جميعاً يوماً واحداً لفلسطين لقال اليهود اليوم ما قاله آباؤهم من قبل : إن فيها قوماً جبارين

أيها الملون ! هذا موطن يريد فيه معنى المال المبدول فيكون شيئاً سماوياً

كل قرش يبذله السلم اناسمطين يتكلم يوم الحساب يقول : يارب أنا إيمان فلان !

المنذ في

أم لا ؟ نعم إنه اعتمد في كل ما نقله على عبارات السيرة ، ولكنه اختار أجزاء وحذف أجزاء ، وألف بين هذه الأجزاء ، وهذا التأليف بين أجزاء معينة وترك غيرها يجعل الصورة ذات ألوان خاصة يسأل عنها المؤلف كما يسأل عن كتاب كتبه بنفسه وعبر عنه بمبارته

لم نجد شيئاً كثيراً من ذلك ؛ ومرة الكتاب بسلام . وأظن أنه لو ظهر من نحو عشر سنين لكان له شأن آخر ، ولنل من النقد ما يستحقه . وليس يمتينا أن المؤلف يقضب من النقد أو لا يقضب ، فالنقد ليس من حق المؤلف وحده ، وإنما هو حق الناس جميعاً وحق الأدب والتاريخ

وهل أنك نبأ ما كان منذ شهرين ، إذ نشر شاب في الاسكندرية رسالة في « الحديث » ، تعرض فيها للرواية والرواة ، ونقد بعض المحدثين ، وطمن في بعض الأسانيد ، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر مصادرة الرسالة ؟ مع أن المعتزلة منذ ألف سنة قد أنكروا أكثر الأحاديث إلا ما أجمع الرواة على صحته ، ولم يكفرهم من أجل هذا أحد ، ولم يصادر كتبهم من أجل هذا أحد . ومنذ أكثر من ألف سنة حكى الشافعي في كتابه « الأم » حكاية قوم من المسلمين أنكروا حجية الأحاديث بتاناً ، ولم يشنع عليهم أحد ، ولم يقل بكفرهم أحد ، وجادلهم المجادلون في هدوء وثبات كما يجادل المؤمن المؤمن . ومنذ عشرين سنة على ما ذكر ، كان ينشر المرحوم الدكتور صدقي في « مجلة النار » مقالات ضافية متتابعة يدعو فيها إلى الرجوع إلى القرآن وحده ، وينقد الرجوع إلى الحديث ، ورد عليه جماعة من العلماء ، وطال الأخذ والرد والدفاع والهجوم ، ولم يجتمع إذ ذاك مجلس الوزراء ويقرر مصادرة النار كما اجتمع وقرر في هذه الأيام . ألا يدل هذا وأمثاله على أننا أصبحنا أضيق صدراً وأقل حرية ؟ ومن الغريب أن أحداً لم يحرك لهذا ساكناً ولم يفه بينت شقة ؛ ولو وقع هذا الحادث من عشر سنين لقام له الكتاب الأحرار وقعدوا ، ودافعوا وتقعدوا وهذه لجنة التأليف تصدر كل حين كتاباً بل كتباً ، وتهديها إلى الأدباء والصحف والمجلات ، ثم تنتظر من يقوتها وينقدها وبين مزايها وعميوبها ، وينشر للجنة رأيه في مسالكها وفيما تخرجه من الكتب ، ويرشدها إلى وجهة قد تكون خيراً من وجهتها ، فلا نجد إلا القليل النادر والتنف القصيرة التي لا تجزى

لا ينتقد أديب تاريخياً ولا قصصى جغرافياً ؛ إلا إذا تعرض للكتاب من ناحية الأسلوب . بل هم سائرون إلى أكثر من ذلك فيريدون أن يتخصص الأدباء في فروع الأدب نفسه فلا ينتقد قصصى كاتب رسائل ، ولا ناقد الرسائل والمقالات قصصاً

إن شئت فانتقل بمدسى إلى الحال عندنا . هل يتعفف أكثر النقاد عن أن يتقدوا ما ليس من اختصاصهم ؟ فالكاتب الأدبي عندنا يرى أنه يستطيع أن ينتقد في يوم واحد كتاباً عن تاريخ نابليون ، وكتاباً عن جزيرة العرب ، وديوان شعر . وهو يرى أنه يستطيع أن ينتقد كل شيء . فلا يأتي بشيء . ومن أجل هذا قدر الناس أكثر النقد العربي بما يستحقه فقط . فمدح المجلة والصحيفة للكتاب لا يدل على شيء وراء هذه العبارة ، ولا يدل على أن للكتاب قيمة ذاتية . ولا يستطيع مؤلف عربي أن يتقدم إلى هيئة محترمة يحوئه ليقول إن مجلة كذا المرئية قرظتها وقالت فيها كذا ، كما يفعل من يتقدم بمؤلف كتب بلغة أوروبية فيستدل على قيمة عمله بأن مجلة كذا نشرته ، ومجلة كذا قرظته .

ثم الناقد الحق قاض عادل . والقاضي العادل لا يقضى حتى يدرس قضيته من جميع نواحيها فلا تقوته جزئية منها ؛ وهو عالم بالقانون وبالمواد التي تتصل بقضيته محيط بها ؛ وهو ماهر في تطبيق المواد على قضيته بحكم تطبيقها ، وكذلك الناقد . والقاضي الذي لا يرجع إلى قانون إلا قانون المدالة المطلقة مخطئ ؛ والقاضي الذي يحكم ذوقه وحده مخطئ ؛ والقاضي الذي يدخل الشخصيات في قضيته مخطئ ؛ وكذلك الناقد . وكل ما هناك من فرق أن القاضي يحكم وفق قانون موضوع ، والناقد الأدبي يحكم وفق قانون لم توضع كل أحكامه ولم تعرف كل مصادره ؛ وذلك راجع إلى الفرق بين طبيعة القوانين العملية والوضعية وقوانين الذوق ؛ ولكن على كل حال لا يصح للأديب أن يصدر حكمه بناء على أنه يستحسن أو يستهجن فقط ، وإلا كان في استطاعة كل من أمسك القلم أن ينتقد . إن كل فرع من فروع الأدب من قصة وشعر وثقافة له قوانين تبين رقيه وأخطائه ؛ وكل عنصر من عناصر الأدب من خيال وعاطفة ونحوها له مقاييس تقاس بها درجة قوته وضعفه ؛ وكل ما في الأمر أن بعض هذه القوانين عرفت واستكشفت ، وبعضها تامض في دور الاستكشاف . ويجب على الناقد أن يرجع إلى هذه الأسس في صدور أحكامه كما يرجع

وسبب هذا أننا لا ننظر إلى النقد النظر الذي يستحقه من الاجلال والاكبار ؛ فننا من ينظر إلى النقد على أنه اعلان عن الكتاب ؛ ومنا من ينظر إليه على أنه جملة لصديق أو تحية لصاحب أو استغلال لموقف ؛ وقليل جدا من ينظر إليه على أنه ميزان دقيق كميزان الذهب يوزن به النتاج الأدبي وزناً محكماً فلا يفوته شيء . وقد أجاد العرب كل الاجادة في تسمية هذا النحى الأدبي « نقدا » أخذنا من نقد الصيرفي الدرهم والدنانير ليعرف جيدها من زائفها

وقد أدى هذا النظر إلى أن الصحف والمجلات وكثيراً من الكتاب عدوا هذا العمل عملاً ثانوياً يضاف إلى أعمالهم الأساسية ، فهم معذورون إن أتقوا بالأعمال وكان نقد الكتب أحدها فلم يولوا العناية اللائقة بها ، ولم يمنحوها ما يجب لها من وقت ودرس وتمحيص . وقد أدركت هذا الواجب الجرائد والمجلات الأجنبية التي تحترم نفسها فاخترت كتباً من خيرة الكتاب لا عمل لهم فيها إلا النقد ، ويقرأون الكتب والقصائد والقصص ونحوها ويدرسونها درساً عميقاً ، ثم يظهرون القراء على نتيجة جهدهم ومدى درسهم وقصارى مجهم

وشيء آخر كان له دخل كبير في رق النقد الأوربي وضعف النقد العربي ، وأعني به « التخصص » ؛ وهذا ظاهر في المجلات الأوربية وكتابها . فأما المجلات فتخصصت ، فمجلة للجغرافيا خاصة ، ومجلة للاجتماع ، ومجلة للأخلاق ، ومجلة للقصص ، ومجلة للسياسة ، ومجلة للثقافة العامة . فإذا ألف كتاب في الجغرافيا أو الاجتماع أو الأخلاق فالمجلة الخاصة بذلك تنقده ؛ وإذا هي نقدته نقدته عن خبرة تامة بالموضوع وتخصص فيه . وبهذا يفخر المؤلف بأن مجلة كذا مدحت كتابه وأثنت عليه ، لأن المدح صدر من واسع الاطلاع عميق البحث يحترم نفسه وقراءه . وأما الكتاب فيشعرون هذا الشعور نفسه ، فلا يتعرض ناقد لكتاب ليس من موضوعه الخاص وإن كان مثقفاً فيه ثقافة عامة . فإذا عرض على أديب كتاب في علم النفس احترمت نفسه وقراءه فلم يكتب فيه ، وعد ذلك كأديب ينتقد رياضياً ، أو شاعر ينتقد فلكياً ، وأنه مهزلة لا يصح أن يقع فيها ، وأن الشأن في المعارف كالشأن في الطب ، فكما لا يصح أن يداوى طبيب عيون مريضاً باطنياً ولا طبيب الأذن مرض اللثة ، فكذلك

شخصية غامضة

في التاريخ الأندلسي

للأستاذ محمد عبد الله عنان

شخصية غامضة وحادثة غامض في التاريخ الأندلسي ، في عصر الفتح ، تقدم عنهما الرواية النصرانية كثيراً من التفاصيل الغامضة المتناقضة ، وتعر عليهما الرواية الاسلامية بالصمت ، وما زال البحث الحديث مترددا في شأنهما

أما هذه الشخصية الغامضة فهي شخصية ذلك الزعيم المسلم أو النصراني طبقاً لبعض الروايات ، الذي تسميه الرواية الفرنجية « منوزا » أو « موتز » ، والذي كان يتولى حكم بعض الأقاليم الشمالية في عهد عبد الرحمن النافق أمير الأندلس ؛ وأما الحادث أو الحوادث الغامضة التي ترتبط باسم هذا الزعيم ، فهي مخالفته للدوق أودو أمير اكونتين الفرنجي ، وزواجه من ابنته الأميرة لامبجيا التي اشتهرت برائع حسنها ، ومشاريمه الغامضة التي نظمه مع الدوق ، والتي انتهت بخروجه على حكومة الأندلس ، ثم هزيمته ومقتله ، وأسر زوجه الحسناء لامبجيا

وسنحاول في هذا البحث أن نعرف من هو « منوزا » صاحب هذه الشخصية الغامضة . ولقد كنت أعتقد ، كما يعتقد كثير من الباحثين في التاريخ الأندلسي أن « منوزا » أو موتز إنما هو محريف لاسم « ابن أبي نسة » المرابي ، وهو عثمان ابن أبي نسة الخثعمي الذي تولى إمارة الأندلس في سنة ١١٠ هـ (٢٧٢٨) ؛ وقد سرت على هذا الرأي فعلاً فيما كتبت عن تاريخ هذه الفترة في الفصل الذي خصصته لوقعة بلاط الشهداء في كتابي « مواقف حاسمة في تاريخ الاسلام ^(١) » ؛ ولكنني اليوم أصبحت أشك في صحة هذا الرأي ، وفي أن منوزا وابن أبي نسة هما مسميان لشخص واحد

وتتفق الروايات النصرانية - ومنها الروايات المعاصرة - على هيكل الحوادث التي ترتبط باسم منوزا من تاريخ أسبانيا

القاضي إلى قانونه ؛ وهذا يسلمنا إلى القول بأن الناقد الحق يجب أن يكون مثقفاً ثقافة واسعة عميقة ، وأن يبني حكمه على علل معقولة كما يبني القاضي حكمه على « حيثيات » واضحة ، ولنا ننكر أن الأديب يعتمد في حكمه على ذوقه وشموره بالجمال والقبح ، ولكن لا يمد هذا الذوق راقياً إلا إذا أسس على علم واسع ومعرفة بقوانين الأدب

وهذا ضرب لا يزال ينقصنا منه الشيء الكثير ؛ فأكثر أحكامنا على النتائج الأدبي أحكام مجردة لا تمال بلعل مقنعة ، ولا يرجع فيها إلى قوانين ثابتة ، وبذلك تفقد قيمتها ويقل احترامها

لقد قال قائلون إنك تعيب النقد المرابي ولا تنقد ، وتعيب قلة الجرأة ولا تجرؤ ، وتدعي قلة النقد ولا تبني في بنائه الذي تنسده حجراً

قد يكون هذا صحيحاً ؛ ولكن هل من العيب أن يشرح المريض مرضاً عاماً أصيب به هو وغيره ؟ وهل من الشر أن يرفع صوته بالشكوى من كان هو وغيره سبب الشكوى ؟ وهل يحجر على الانسان أن يقول إن هذا ليس بجميل إلا إذا كان جميلاً ، وليس بمادل إلا إذا كان عدلاً ، وليس أبيض ولا أسود إلا إذا كان هو أبيض أو أسود ؟ إن مطالبة الانسان ألا ينقد إلا إذا كمل ، وألا يعيب إلا إذا خلا من العيب يحقن في نفوس الناس آراءهم وقد تكون سالحة ، ويسلمهم الحرية وقد يكون في حريتهم العلاج . على أن المريض قد يكون أصدق في وصف المرض من الصحيح ، والجاني قد يصور الجناية بأحسن مما يصورها البريء . أما بعد ، فقد شرحت وجهة نظري في بعض وجوه العيب في النقد المرابي من ناحيتها العامة . فإن أراد أخي طه أن يجورها من عمومها إلى شخصياتها ، وينقل المسألة من النقد الأدبي إلى النقد السياسي ، ويجعل الأمر يدور حول أنا وأنت وتقدت ولم تنقد ، وكتبت ولم تكتب ، وبئت ونعمت ، وشقيت وسمدت ، لم أجاره في ذلك ، ووقفت حيث أنا إلا أن يعود إلى أساس النظرية ، ويقرع حجة بحجة ، وبرهاناً ببرهان ؛ فأني إذن أسأله القول في ذلك حتى ينجلي الحق ويظهر الصواب . والسلام عليك من أخ يضمرك لك من الحب والوفاء ما تضمرك له . أحمد أمين